جامعة مولود معمري تيزى وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الأزمات الإقتصادية الدولية وتأثيرها على المنظومة القانونية الإقتصادية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون

تخصص: قانون الأعمال

من إعداد الطالب:

حكيم بوطاوس

تحت إشراف الأستاذة:

د/ ڤنيف غنيمة

لجنة المناقشة:

- براهيمي صفيان، أستاذ محاضر "أ".....رئيسا
- د/ ڤنيف غنيمة، أستاذة محاضرة "أ".....مشرفا ومقررا
- د/ ناصر زرورو، أستاذ محاضر "أ".....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"اقرأ باسم ربك الذي خلق 1 خلق الإنسان من علق 2

اقرأ وربك الأكرم 3 الذي علم بالقلم 4 علم الإنسان ما لم يعلم 5

صدق الله العظيم

سورة العلق الآية من 1 الى 5

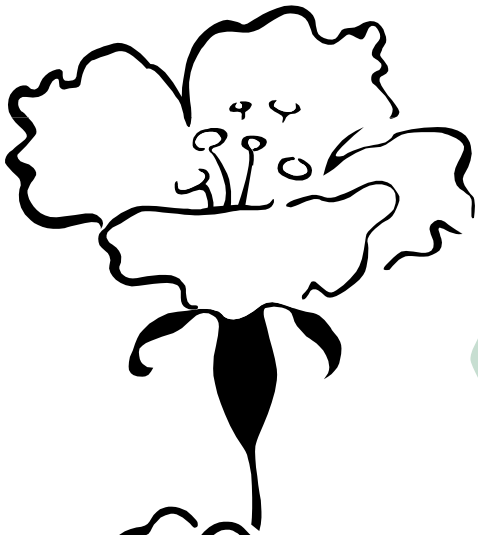

شكر وعرفان

يسرني بداية أن أتقدّم بأصدق عبارات الشكر والتقدير وأسمى عبارات الإحترام والثناء وخالص العرفان بالجميل، وعظيم إمتناني الذي أحمله إلى أستاذتي الفاضلة المشرفة على مذكرتي **ڤنيف غنيمة**

وإلى كل أعضاء لجنة المناقشة

* حكيم *

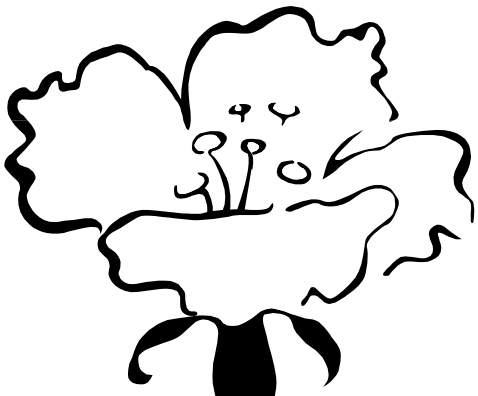

إهداء

إهدي هذا العمل إلى كل العائلة

حكيم

قائمة أهم المختصرات

- **ج ر**: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- **ص**: صفحة.
- **ص ص**: من صفحة إلى صفحة
- **ط**: طبعة

مقدمة

تعتبر الازمات الاقتصادية الاقتصادية، موضوع الساعة، كون العالم مبني على نظام إقتصادي، يسمح إستمراريته والتكيف مع العالم، حيث شهد هذا النظام، موجة من التغيرات بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، وبروز الاحادية القطبية، أين كانت الصراعات على الهيمنة الاقتصادية حادة، ومحاولة كل دولة على تحقيق السيادة الاقتصادية كون هذه الأخيرة تكمل السيادة السياسية، ومدى إرتباط الأولى بالثانية، وفرض وجود كل دولة على الساحة الدولية وما تعيشه من اختلافات جيوسياسية وجيوإستراتجية، مما سمح بظهور أزمات إقتصادية وتفاقهمها.

وموضوع اليوم، إقتصادي ذات نظرة قانونية وهو موضوع الأزمات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على المنظومة القانونية الاقتصادية، ولعلى أزمة كورونا التي مضى عليها ثلاث سنوات، الدافع الرئيسي، لاختيار الموضوع، كون أثارها لم تزول بعد، رغم الجهود الدولية.

فما مدى تأثير تلك الأزمات الاقتصادية على الحقل القانوني الاقتصادي في العالم بصفة عامة و في الجزائر بصفة خاصة ؟

نحاول الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال تقسيمنا للبحث إلى فصلين،

الفصل الأول: الأزمات الاقتصادية الدولية الكبرى في القرنين 20 و21

الفصل الثاني: تأثير الأزمات الاقتصادية على المنظومة القانونية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الأول

الأزمات الإقتصادية الدولية الكبرى في القرنين 20 و21

عرف العالم خلال القرنين 20 و 21 إنتكاسات إقتصادية جراء الأوضاع السياسية والسباق نحو الهيمنة العالمي، ويتجلى ذلك في تكريس الصالحين الأولى والثانية اللتان كانتا كسبب رئيسي لبروز أزمات إقتصادية، فهي القرن العشرين (المبحث الأول وبعد 10 سنوات من دمار الحرب العالمية الأولى شهد للعالم الإقتصادي أكبر كساد لم يبين وأن يشهده المتمثل في أزمة الكساد الأكبر لسنة 1929 ولم يتوقف زمن الأزمات في تلك المرحلة فقط، فبعد الحرب العالمية الثانية عاد واقع الأزمات إلى الساحة الإقتصادية فكانت أزمة المخطط لسنة 1973 جر دليل.

تطورت التكنولوجية وآليات الحد من الأزمات وعولمة لهذه النظام الإقتصادي الدولي بعد تبني لنظام دولي جديد في أواخر الفرن العشرين إلى أن ذلك لم يضمن بصدم خوض أزمات أخرى، فكانت العنوان الأول من القرن الواحد عشرين مندرة (المبحث الثاني)، فكانت سنة 2008 إخطار مالي، جعل الأنظمة الإقتصادية في حرب ضد عقاري الساعة التي توقفت بعد 11 سنة من الأزمة المالية لسنة 2008، في أخرى كانت أكثر عنوف وهي نتيجة كورونا والتي تغيير سابقة من نوعها

المبحث الأول

أزمات القرن العشرين

شهد العالم خلال القرن العشرين دمار حاد جراء الحربين العالمين الأولى والثانية ، فقد كانت أعنف ما قد بعيشه الإنسان ، فالأزمة العالمية الأولى التي أمتدت 5 سنوات بين 1914 و 1919 كانت نتائجها وضمه أين عان الدول الأوروبية فكانت ازمة 1929 أو كما سميت بالكساد الكبير (المطلب الأول)، أكبر دليل وعلى ما خلفته الحرب العالمية الأولى، أين بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية بكلية قبل أن نعم وتمس عالمية إلا إذا كانت الحرب العالمية الأول على هي السبب في حدوث أزمة ودور فإنها تعتبر أيضا سبب رئيسي للمواجهة بين المعسكرين خلال الحرب العالمية الثانية بين 1939 و1945 وهي الأخيرة رغم ما شهدته من ظهور منظمات وهيئات دولية، سياسية وإقتصادية.

إلا أن جذورها إمتدت خلال الحرب الباردة أي عاش عالم أزمات إقتصادية ما فيه ونفطية على غرارها أزمة النفط لسنة 1973 أو أزمة النفط العربي (المطلب الثاني).

التي كانت ملامحها سياسية قومية مناضرتها لفلسطين والدول العربية التي تعاني من الإضطهاد الإسرائيلي.

المطلب الأول

أزمة 1929 أو الكساد الكبير

حيث تعد أعنف أزمة في القرن العشريين والتي تعود بذور إلى ما خلفته الحرب العالمية الأولى **(الفرع الأول)** والتي برأت بالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية ولم تبقى كثيرا حتى تمس باقي الدول خاصة الصناعية منها على غرار دول أوروبا وآسيا، لكن أثارها أصول وأعمدة والأكثر إنتشارا في القرن العشرين **(الفرع الثاني)** فتأثيرها كلا من الدول الغنية والفقيرة.

الفرع الأول

تعريف الأزمة

عرف العالم الإقتصادي إنهيار سمي بالكساد الكبير لسنة 1929، فحسب المختصين فغنها تعتبر أعنف أزمة شهدتها العالم في القرن العشرين، عشر سنوات عن نهاية الحرب العالمية I وكل الدمار الذي لحقتها قبل عاد العالم إلى الحدة جراء أزمة مالية خولة إلى أزمة إقتصادية، فإن كان نتيجة للحرب العالمية I فإنها عند البعض تعتبر السبب الرئيسي عن بداية حرب عالمية II ، بدأت في الولايات المتحد الأمريكية، تكف سرعان ما مست العالم بأكمله.

الفرع الثاني

أسباب الأزمة

تعدد الأزمات التي أدت إلى الإنتكاس التي أصابت الإقتصاد العالمي هناك منها مباشرة وأخرى غير مباشرة وهذه الأخيرة تتمثل في: عند نهاية الحرب العالمية الأولى 1914-1919 شهدت العالم خاصا أوروبا إنهيار ودمار عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت المستفيد الوحيد أو الأكبر من لحرب العالمية الأولى من الناحية الإقتصادية بعدما إنتعش بسرعة كونها المساعد والمزود رقم واحد للأوروبا من اجل إعادة بنائها وإعمارها، أما الأسباب المباشرة فيرى هربرت هوفي في مذكرته[1] " كان السبب الرئيسي والأساسي للكساد الكبير، حرب العالمية الأولى 1914-1919"، بدأت مع إنخفاض سوق الأسهم الأمريكية في 4 ديسمبر 1929، لكن سرعان ما إنهارت الأسهم الممريكية في 29 أكتوبر 1929 الذي سمي بالخميس الأسود.

1- إديك راشواي، الكساد الكبير والصفقة الحديدة

بإنهيار بورصة وول شرين بعد عرضها على البيع للأسهم التي وصل عددها 13 مليون سهم على لائحة البيع والتي لم تلقى عدد اللازم من الشراء مما أدى إلى إنخفاظ أسعارها إلى قيم فبرواقطية، تنتج إختلال بين العرض والطلب[1].

يرى كلا من ج.ك قالبرتت J.K.GALBRAITH كيند لوبرجي CH.PKINDLBERGER في النظريتين التفسيريتين لأزمة 1929 بإصرارهم على خمسة نقاط الضعف الرئيسية لنظام إلى أمن ما لي الأمريكي عفيه، نرى من نقطتين لكلا النظريتين:

1-التفاوت الشديد في توزيع المدخولات، مع جعل الاقتصاد يعتمد على مستوى حالي من الاستثمار أو الاتفاق الغير المفيد من المستهلكين كالرفاهية.

2-الهيكلة المعيبة للشركة مع الترتيبات القانونية لصالح الشركات القابضة والشركات الاستثمارية التي تفرض متطلبات ربحية قصيرة الأجل. أما CH.PKINDLBERGER الذي باقي مع ضمن الإطار الكنبري للرأس مالي المنظم.

3-نظام المعرفي الغير الفعال يسبب من ناحية عدم قدرته على تلميع وتطوير منصة سمعته ومصداقيته المقترضين والمشاريع وبالتالي بالمخاطر التي يتعرضون لها بسبب من جهة أخرى، بسبب شبابك مختلف البنوك الذي أدى إلى سلسلة من حالات الإفلاس.

4-الحالة النصر المؤكدة للميزات التجاري حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية دائنة نجاة باقي العالم (فائض في الصادرات عن الواردات)فالدول تغطي فجوة التبادلات التجارية بالدفع النقدي (الدفع بالذهب لولايات المتحدة الأمريكية) أو عن طريق القروض الأمريكية الخدمة الراجعة بدون تقييم خفيفي للمخاطر الدول خاصة دول أمريكا اللاتينية.

1- ويكبيديا، الكساد الكبير

5-المعرفة الإقتصادية الغير الكافية التي تؤدي كمما إلى أخطاء في السياسة الإقتصادية، مثل تطبيق عقيدة الميزانيات المتوازنة في حالة التعافي[1].

الفرع الثالث

نتائج الأزمة

أدى ترابط الإقتصاد الدولي يعضه ببعض إلى تأثير معظم الدول العالم من الأزمة وذلك بإنخفاظ ما تعريف بمؤشر داوجودر daw jones [2] في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 1929 في بورصة وول للتدوين بمقرر 308 نقطة[3] من مستواه الحفيفي البالغ 2606 نقطة أي بنسبة 12.8 %.

- دمار النظام المصرفي الأمريكي حيث وفقت الأزمة المصرفية الأولى في أكتوبر 1930 أين أفلست العديد من البنوك في كل من ميسور وافديانا.
- إنخفاظ معدل الودائع لدى البنوك[4] الأمريكية بمقدار 33 %، في حين إنخفضت عمليات الخصم والإقراض نسبة أضعف.
- الإنخفاظ الكبير في أسعار الفائدة.
- إنخفاض مداخيل الطبقة الرأسمالية.
- إنخفاض أسعار المنتجات من بين 1929-1933 بـ 7.45 % بحيث شهدت البلدان الصناعية الأساسية الست (6) (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، فرنسا، ألمانيا، إنجلترا وإيطاليا) إنخفاظ في دخلها الوطني يقدر بالنصف
- توقف 25 دولة عن سداد ديونها الخارجية.
- إنهيار النظام الذهبي في معظم الدول.

1- PHELIPPES Ghiless, historie des crises et des cycle économiques.

2- daw jones

3- داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون، ص ص 88-92

4- المرجع نفسه، ص ص 88-92.

- إستمرار أثارها الأزمة[1] حتى تدهور اليابون الأسترلين عام 1931 والدولار عام 1934، فقامت إنكلترا بتصدير النقود الورقية وتخضع قيمتها لقواعد العرض والطلب، بالإضافة إلى ذلك عملت أمريكا على تخفيض قيمة الدولار، أي إنخفاض أسعار السلع الأمريكية بالنسبة إلى الخارج.
- إنخفاظ القدرة الشرائية بدرجة كبيرة .
- تعرض العديد من المواد الغذائية للحرق والتلف نظرا لعدم القدرة على تصرينها.
- النتائج الإجتماعية اللزمة من عنف وإضطرابات وسط تاكجمعات االدولية خاصة الدول المعرضة للأزمة من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، حيث غازوت البطالة 10 ملابس تخص سنة 1929 و30 مليون شخص سنة 1932، منها 15 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية، 6 ملايين في ألمانيا و3ملايين في بريكانيا، أدى إلى توتر بين الريف والحضر، كذلك الثروات الريفية خاصا في الولايات المتحدة الأمريكية بين الإفريقية والأمريكية، مما خلق جو من الكراهية والعنصرية.

المطلب الثاني

حظر النفط الغربي

منذ إكتشاف النفط في بدأ أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 أصبح الركيزة الأساسية للطاقة، بحيث يتعامل به الدور العالم بالعملة الصعبة الدولار .

وهذا ما بينت أهمية ومن جهة اما من جهة أخرى، فإنه يعتبر سلاح يستعمل حسب السياسة الجيوستراتيجية المرغوب عقيفها، فإذا إرتفع سعره إنبغس إقتصاد دول المنتجة والمصدرة للبترول، أما العكس، فقد يؤدي إلى إضطرابات ، فما بالنا إذا كانت تلك الدول المنتجة قد قررت حظرة وخلف صدمة طاقوية إقتصادية وسياسية هذا ما جعل الدول العربية

1- زينب نعمة سوينها، الأزمة الإقتصادية في الفكر الإقتصادي عليل المعزوزي نموذجا، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة القادية ، ص ص 39-62.

خلال حرب التتوجر إستعماله لوسيلة للضغط على دول العالم خاصة الدول الأوروبية، الولايات الأمريكية وإسرائيل، من أجل كبح العدوان الإسرائيلي.

الفرع الأول

بذور الأزمة

تعود بذور الأزمة إلى الحرب للسنة أيام سنة 1967 عند حبة الفقد عدة لقاءات بين الدول المغربية المصدرة للبترول من اجل إتخاذ عدة إجراءات وتعتبر سياسة التعامل النفطي بين الدول المصدرة والمستوردة منها الولايات الأمريكية وبريطانيا فيما يليها أزمة أكتوبر، لكن يرى بعض مؤرخي السوق النفطي والخبراء الإقتصاديين أن السبب الأساسي للأزمة[1] أو ما يسمى بأزمة التصحيح السعري ببسنة 1973 هو ببساطة وصول الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الأول والأساسي للنفط خلال تلك الحفية إلى درونه في 1971، فالسيناتور الأمريكي[2] james akins والمنصب أوضح في 1972 إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت غير قادرة على الرفع في إمكانياتها الإنتاجية ليعلن الرتبس niscow ذلك من خلال تصريحه قائلا: " **إن طلبنا على الطاقة قد نما بشكل سريع متجاوزا العرض المتاح ومعدل النمو الحاني، يتضاعف تقريبا عما كان عليه في عام 1970، وخلال السنوات القليلة المقبلة، يجب علينا أن نقبل إحتمال نقص منقطع للطاقة وبغض الزيادات في أسعار الطاقة، الإنتاج المحلي من النفط الجناح لم يعد قادرا على مواكبة الطلب**".

قررت منظمة opec [3] تقييمهم برميل تقيمة الخفيفة التي كانت متدينة إلى مستويات قياسية، وذلك بزيادة أسعار البترول من جانب واحد ليقفز من 3 دولار للبرميل الواحد إلى 12 دولار للبرميل، أي رفم الأسعار النفطية بنسبة 400 % .

1- براهيمي زينة، الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة العامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة جلفة.

2- المرجع نفسه

3- السعيد روبجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة مقدمة بالإستعمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص ص 09-10.

أما الأسباب السياسية والعسكرية[1]، فقد كانت حرب 1973 (غزو إسرائيل للدول العربية) بسبب من أسباب الأزمة، حيث فرضت عدة الدول عربية مقاطعة نفطية على الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، الدنمارك يوم 19 أكتوبر 1973 إثر الدعم العسكري الذي قدمته هذه الدول للإسرائيل أثناء حرب ريفان.

الفرع الثاني

إنعكاسات الأزمة

كون النفط الطاقة الأساسية، فإن نقصها في السوق العالمي جراء الخطر أو ألم للأسباب أخرى، فإن يؤدي ذلك إلى إنعكاسات إقتصادية وسياسية خاصة على الصعيدين الإقليمي الدولي.

أولا: على الصعيد الإقليمي

لقد إنعكست لأزمة النفط على إيجابيات على الدول العربية المصدرة للنفط والتي بنت الحظر، وذلك من خلال جعل مادة النفط الخام مادة نادرة وغير متوفرة.

مما كثر الطلب ونقص العرض، بزيادة السعر بأثمان باهضة، الأمر الذي خفق للدول[2] المنتجة أرباحا معتبرة مقارنة بالسنوات التي سبقت الأزمة، حيث إرتفعت سعر البرميل النفط العربي الخفيف من 29 دولار إلى 11.6 دولار.

كما ساعدت الخفية النفط ية على ربط قطاع النفط[3] بشكل أوسع ببقية اجزاء وآليات الإقتصاد الوطني في البلدان العربية النفطية، وذلك من خلال إنشاء شبكات من الضمانات والمتكاملة المرتبطة بقطاع النفط كالتكيرير والبتروكيمياويات، إستخدمت أيضا عائدات النفطية في مجال الدفاع والتسليح، مما غرر مكانة الدول المنتجهة، هذا كله جعل من نفس

1- أنس الحجي، المقاطعة النفطية عام 1973 attapa.net

2- طروبيا نذير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري، 1971-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، ص 31.

3- قاسمي هدى، الأزمات الإقتصادية وإنعكاساتها الإقتصادية والسياسية، إقليميا ودوليا (1973-1986)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، شعبة التاريخ، جامعة مسيلة، ص ص 33-35.

الدول تحلف أوضاع إقتصادية جديدة، لكن رغم إيجابيات الأزمة، إلا أنها لا تخلوا من سلبيات عديدة، فحسب من الأبحاث والدراسات[1]، رأت أن الدول العربية المنتجة للنفط بدت الثروة النفطية وإنها لم تستطيع خلق تنمية حقيقية، بل عمقت درجة إعتمادها على العوائد النفطية بدلا من إيجاد نشاطات إقتصادية، أخرى يمكن بواسطتها خلق توازن فيها بين فروع الإقتصاد، بحيث بلغت النسبة[2] التي ساهمت بها عائدات النفط في إجمالي الإجراءات العامة عام 1975 منها 69 % في العراق، 97 % في كل من الكويت وليبيا، كما بلغ نصيب صادرات النفط لنفس السنة منها الجزائر 93 % ، الكويت 94 %.

السعودية وليبيا 100 %، نتيجة إعتماد الدول العربية على الصادرات النفطية وفقد تزايد إعتمادها على الاستيراد الخارجي مما جعل مدللة المن الغذائي العربي غولت من متكللة إقتصادية إلى متكلل سياسية هامة، كون الأمن الغذائي سلاح يلجأ إليه الدول الغربية المتقدمة إلى إستخدامه للضغط على الدول النامية من اجل تكريس سياستهم.

ثانيا: على الصعيد الدولي

لقد أثرت هذه الأزمة بشكل كثير على الدول المستهلكة الكبرى وعلى رأسها الدول الأوربية، مما أحدث منعطفا ما ضمان سياستها الإقتصادية والطاقوية[3] ما دفعها إلى إتخاذ خطوة فعالة لتامين إقتصاديتها في المستقبل والمتمثلة في إنشاء وكالة الدولية للطاقة[4] international energy agency (IEA) خلق تعاون بين أعضاء الوكالة المكونة من 24 دولة، بهدف تقليص تبعية هذه الدول للبترول، كذلك التخفيض من إستهلاك وإقتصاد الطاقة مع التركيز عل الطاقة البديلة، أهمها نسبة القطاعات[5] الإستراتيجية فالصناعة

1- قاسمي هدى، مرجع سابق، ص ص 36-38.

2- المرجع نفسه، ص ص 36-38.

3- المرجع نفسه، ص ص 30-31.

4- IEA (en français, l'agence internationale de l'énergie le die en 1974. wikipedia

5- ماجد محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الإنعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017، ص ص 5-6.

والزراعة والنوع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، كون تُر صادرات المواد لولية غير النفطية بأسعار النفط.

المبحث الثاني

أزمات القرن 21

لم تعر 20 سنة على إنهيار الثنائية القطبية والدخول إلى النفطية الأحادية بخلق نظام دولي جديد قائم إقتصاد واحد معولم modernisé، حتى بدأت بظهور أزمات مالية، جعلت الإقتصاد الدولي ينخبط في نتيجة صراعات على الهيمنة السياسية والاقتصادية، وعدم التكافئ بين شمال متقدم، وجنوب نامي ومتخلف رغم كونه يصدر نتقدم الدول الغربية.

ففي بداية القرن 21، مع غزو أحداث 11 سبتمبر 2001 وغزو الولايات المتحدة للعراق، نبين ملامح النظام الدولي أكد به عن طريق العولمة خاصة الإقتصادية التي ترمي إلى الاستعمار أكدت، لكن سرعان ما تعقدت الأمور، حتى تحولت إلى إنتكاسات ففي أواخر سنة 2007، وبداية 2008،(المطلب الأول) يشهد العالم أزمة مات حادة، إنهيار فيها الإقتصاد الدولي، خاصة الإقتصاد الأمريكي، رغم غزو الأمر إلا أن العالم مبتصر كل 10 سنوات أزمات إقتصادية، ففي نهاية سنة 2019، إستيقظ العالم على واقع معضلة لم يسبق وأن شهدها، جائحة كورونا (المطلب الثاني)، التي بدأت في الصين، أركان ما إجتاحت العالم بأكمله، رغم كونها مصدرها بيوليوجي، إلى أن إنعكاساتها كانت أكثرها إقتصادية أو قفت عملة النمو الإقتصاديا وتحول إلى جحيم بكاد لاسيني.

المطلب الأول

الأزمة المالية سنة 2008

أطلق عليها ازمة الرهون العقارية (**الفرع الأول**)، بدأت في الولايات المتحدة الم بكلية، لكن سرعان ما إنشغلت إلى العالم كونه يعيش عولمة إقتصادية فإن الأزمات الصحة عولمية وأدت على الأزمة إلى نتائج كارثية في النظام الإقتصادي الدولي (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول

أسباب الأزمة

لقد ظهرت الأزمة عندما إنفجرت فقاعة السوق العقارات، فيما أطلق عليها أزمة الرهون العقارات[1] حيث تعد العقارات في امريكا أكبر مصدر للإفراض والإفتراض فإذا كان من الطبيعي أن يهدف كل فرد إلى إمتلاك عقار يتخذه كمسكن، نسمح بمواردهم المالية لهم، فإن عدد آخر يكون هو الأكبر من الأفراد لا تسمح لهم إمكانياتهم المتاخة، مما يلجئهم إلى الإفراض، فيعتبر الرهن العقاري السبب الرئيسي[2] والمباشر للأزمة حيث ترجع الإزدهار الكبير سوق العقارت الأمريكية ما بين عامي 2001 و 2006، البنوك والشركات القراض إلى اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطير، ويتم بموجب التعاقد بين ثلاث اطراف بين ملكك العقار والمشتري والممول (بنك أو شركة تمويل عقاري) على ان يقوم المالك ببيع العقارات للمشتري بمبلغ معين ويدفع المشتري جزءا من الثمن، ويقوم الممول في ذات العقد بدفع باقي الثمن للبائع مباشرة وإعتباره قرضا في ذمة المشتري مقابل رهن العقار للممول ويسد القرض على أقساط طويلة الأجل (ما بين 15 و30 سنة) ويسجل العقار بإسم المشتري ويصبح مالكه له الحق التصرف فيه بالبيع أو الرهن، مما خلق جو من الفساد الإداري، همها الوحيد البحث عن اكبر ربح، فأفرطت في تلك القروض دون إجراءات[3] دراسات إستعلامية عنهم ودون الأخذ بأي إعتبار للسيولة وكفاية رأس مال، بل ركزت إهتماماتها فقط على المتربات والمكافآت، مما أضعف[4] الشفافية وذلك بقيام البورصات والبنوك بالتستر على خسائرها ، وعدم إظهار المعلومات المغبونة في فوائدها المالين، وحيث يتم تقييم عن الخسائر والديون المعدومة، بحيث نجد أن المدراء البنوك والبورصات نشرون

1- مراد رابقا رشيد عودة، أسباب الأزمة الإقتصادية الغربية والبعيدة رؤية إسلامية، رابطة العالم الإسلامي ، فلسطين.

2- طالب دليلة، أعباد سيدي محمد، أوهراني كريم، الأزمة المالية الراهنة وأثرها على الاقتصاد الجزائري، ص ص 9-11.

3- تفاحة بودادي، خديجة بوداب، دراسة غليلة للأزمة المالية العالمية 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، مذكرة ماستر، جامعة جيجل، ص ص 92-93.

4- المرجع نفسه، ص ص 91-93.

فواتهم مالية غير حقيقية، ناهيك عن وجود تواطؤ بين رجال السياسة وأرباب المال ومدراء المؤسسات المالية، ولقد ساعد ذلك في ضعف رقابة أجهزة الدولة وترك الحرية الكاملة للسوق.

كذلك إختلال التوزان بين الأنشطة الإنتاجية والنشطة المالية، فقد شهدت[1] الدول الصناعية المتقدمة في ظل العولمة حدوث إغراف في مسار أنشطتها الإقتصادية وحدوث حالة من عدم التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والنشطة المالية.

مما أحدث إختلال في الإقتصاد الأمر تلبي خاصا من عجز غياري من 1971، عجز الحوازنة والمديونية وصلة إلى 8.9 تربليون دولار في عام 2007.

ساعدت التطورات التكنولوجية المعاصرة في ثورة المعلومات والإتصالات على بزوع[2] ثورة مالية أو ما يسمى وبالانفجار المال، ساعدت على إنتشارها على نطاق العالم في مجموعة بإنتقالها سرعة البرق من مكان إلى آخر على إتساع المعمورة، كذلك العولمة بحيث لا يعرف العالم راطبا وتداخلا بين مختلف الإقتصاديات كما يعرف الآن ،وقد ساعد التقدم في وسائل النقل والمواصلات.

وفتح الحدود تخفيف أو إزالة الالعقبات على إندماج هذه الإقتصاديات، وقد أشرنا[3] إلى أن الثورة التكنولوجية في المعلومات والإعقالات، قد زادت من ترابط الإتقصاد المالي العالمي في وحدة متكاملة على غو إنكمش الزمان والمكان، فيما يحدث من سوق مالي ما يلبث في لحظات يؤثر على الأسواق المالية الأخرى على إتساع المعمورة.

1- مراحي البحري، تأثير الأزمات الإقتصادية الدولية على الإقتصاد الجزائري5 دراسة قياسية 1980-2015، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي ، ص ص 30-34.

2- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، 2008، ص ص 3-9.

3- المرجع نفسه.

أعلنت من خلالها، مؤسسة مالية عملاقة هي "بنك ليمان براذرز"[1] الاستشاري الأمريكي العملاق، رغم نجاحه من مذبحة الكساد الكبير لسنة 1929 كونها أقدم مؤسسة مالية أمريكية إلا أنها إفلاسها الوقائي في 14 أفريل 2008 بسبب الخسارة التي حدثت في سوق الرهن العقاري وتعتبر رمزية خطيرة.

الفرع الثاني

أثار الأزمة

سجل الإقتصد العالمي العديد من الإنعكاسات للأزمة المالية لسنة 2008، وذلك على مختلف القطاعات والمؤثرات الإقتصادية، وساهمت كذلك في إيجاد عدم الاستقرار فكان حجم الأزمة المالية لسنة 2008 جعلها تنتقل من القطاع المالي والمصرفي إلى القطاع الحقيقي في مقدمته الأسواق النفطية والتجارة الدولية[2]، فهي تعد أخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي، فقد أدت إلى خسائر ضخمة وإفلاسات عديدة من البنوك حول العالم وخاصة في آسيا وأوروبا ، الأمر الذي أدى إلى إنتشار المخاوف بين البنوك هذا الإقراض، وتراجعت معدلات تقديم الإئتمان في العديد من دول العالم ، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لفسخ المزيد من الموال في الأسواق المالية لتقليل من حدة الأزمة ، فنجد بنك "ستيتي جروب" التي تعد اكبر البنوك الأمريكية من ناحية حجم الأصول قد تراجعت أرباحها الصافية بنحو 60 % في الربع الثالث من العام 2007 نتيجة الإضطرابات الرهون العقارية كما نلاحظ أن بنك " بي أن بي باريبا" الفرنسي قد أعلن عن تجميد إستثمارات بقيمة 1.6 مليار دولار أي ما يعدل 2.2 مليار دولار عندما وجد البنك ان مخاطر الإئتمان العقاريي في الولايات المتحدة عالية جدا.

1- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها ، تداعيتها وسبل النجاح، كلية الإقتصادي والعلوم الإدارية، 2009، ص ص 8-9.

2- البعال فطيمة، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة الدكتوراه، جامعة بسكرة، سنة 2017/2016، ص ص 115-116.

أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الإقتصاد والاستثمار.

دفعت بالكثير ين منهم إلى عدم الرغبة في عمل المخاطر والبحث عن إستثمارات أمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر حقوق ما تقدمه الحكومات، علاوة ما أحاط بعمليات[1] الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حبال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين فقد إنخفض قيم الأسهم في بورصة "وول ستريت" المريكية في سبتمبر 2008، وإنخفظ المؤشر العام للقيم إثر ذلك وبشكل كثير خلال ما تبقى من سنة 2008، رغم تجنب التدريجي في بداية السنة 2009، إلا أنها لم تعد الثقة للمتعاملين في البورصات ، حيث أن الخسائر الكبيرة التي مبني بها المستثمرون في البورصات خلال سنة 2008 جعلتهم يحجمون عن دخول البورصة مما اثر سلبا على[2] حجم التداول في معظم البورصات العالمية فقد تعرضت أسعار الفائدة في الدول المتقدمة للإنخفاظ خلال فترته الأزمة سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل الخاصة بالسندات الحكومية.

المطلب الثاني

جائحة كورونا (2020)

إستبعض العالم على وضع حالة إستثنائية لم يسبق وأن شهدها واقعة مختلفة جعلت العالم بعيش ضد الزمن، إنكسر الأمل وساد الألم، سميت بجائحة كورونا والتي كانت أبعادها سياسية إقتصادية، إجتماعية وثقافية ذات سبب بيولوجي (الفرع الأول)، فسميت بجائحة كونها لم يجدوا لها دواء.

1- حسين عبد المطلب الأدرج، الأزمة الإقتصادية العالمية وسياسيات مواجهتها في الدول العربية ملتقى الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009، ص 9.

2- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، الفصل الأول، التطورات الإقتصادية، ص 12.

رغم تطور العلم، إلا أن العلماء عجزوا عن ذلك، فقد أدت هذه الجائحة إلى آثار (الفرع الثاني) وخيمة نقول أنها أزمة متعددة الجوانب.

الفرع الأول

ظهور الأزمة

سميت جائحة كورونا بأنها أعظم أزمة بعد أزمة الكساد الكبير لسنة 1929، كربما جعلت العالم تحت صدمة متعددة الأقطاب.

تعود بذور فيروس كورونا إلى أواخر شهر ديسمبر 2019 بمدينة ووهان الصينية أين يتمركز فيها عدة مخابر بيولوجية مما جعل تسرب فيروسات جد محتواة سمي بـ كوفيد 2019 والذي أطلقته عليه الإسم:بـ: .corona virus 2019 [1]

تفشي في نفس المدينة ما جعل المنظمة العالمية للصحة الإعلان عند رسميا في 30 جانفي 2020، أين تفشى فيروس كورونا بشكل حالة طوارئ صحية عامة يبعث القلق الدولي وحسب المنظمة العالمية لصحة[2] whu فإن فيروسات كورونا فصيلة كثيرة من الفيروسات المعروف إنها نسب إغتلالات تنوع بين الزكام وامراض اكثر وخامة، مثل مثلا من الشرق الأوسط التنفيسية ومتلازمة الإللتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس sars صنفت بالجائحة أي pandémie نظرا لسرعة إنتشاره في ظرف قياسي في جميع أنحاء العالم بمختلف إختلافا شديدا وأكثر خطورة من تفشي الإنفلوزنا الموسمية التي تحدث كل عام ولأسباب صحية أولا قد يستغرق ظهور الأغراض لدى الشخص ما يصل إلى 14 يومًا، بدلا من يومين للإلفونزا، هذا يعني أن الناس يمكن أن شروط الفيروس لمدة أسبوعين دون معرفتهم سلوك، وحسب موقع worldometer [3] فإن عدد الإصابات منذ بداية الجائحة غلى

1- موقع ويكبيديا

2- موقع المنظمة العالمية للصحة www.who.org

3- موقع www.iftellabal.org

8 نوفمبر 2022 بلغت بـ 638.286.436، أما حالات الوفاة إلى نفس التاريخ، بلغت 6.607.553، اما عدد الحالة المتماثلة للشفاء فقد بلغت 618.094.182.

الفرع الثاني

أثار جائحة كورونا

أدى تبني العالم لعدة إجراءات محو لنا من خلالها كبح تفشي الفيروس على غرار الحجر الصحي والجزئي إلى إنعكاسات كثيرة ووضخمة على الإقتصاديات الدول . خاصا لت يتعرف بعشائية في منظوماتها الإقتصادية والمالية.

غن الاقتصاد العالمي قد يخسر ما بين 58 إلى 8.8 تريليون دولار نتيجة[1] (جائحة كورونا، حيث ما نقلته التقارير الإقتصادية فهي تقرير جديد صدر عن إسم "التقييم المحدث للأثر الإقتصادي المحتمل لكوفيد 19" فإن الخسائر الإقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ يمكن ان تتاراوح من 1.7 تريليون دولار، في ظل الإغلاق القصير لمدة ثلاثة أشهر إلى 2.5 تريليون دولار في حالة الإغلاق الطويل لمدة ستة (6) أشهر ، وثير تقرير أفاق التنمية الأسيوية 2020، الصادر في أفريل الماضي إلى أن التكلفة العالمية للكوفيد 19 هي تكلفة إقتصادية كثيرة لم يعرفها العالم من قبل، حيث دفعت جائحة كورونا العالم إلى مواجهة أزمة مالية[2] جديدة ذات واقع اكبر من الأزمة المالية لسنة 2008، فمداخلة الإقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، وذلك بأن الإنتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجهة للإقتصاد العالمي الذي كان قد بدأ أن يهد حالة من الانتعاش من الأزمة المالية السابقة.

1- قباني فاطمة الزهرة، سفيان آمنة، دعلوني عمار، أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي لفترة 2019-2021،مجلة وحدة البحث في التنمية البشرية، المجلد 15، العدد 03 الخاص (الجزء الثاني، نوفمبر 2021، ص ص 155-157.

2- سفيان حلوني، كمال ثربط، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 03، ديسمبر 2011، ص ص 1657-1658.

فمن المتوقع حسب صندوق النقد الدولي[1] أن يشهد إنكماشا حادا بواقع 30 % (تراجع إجمالي الناتج العالمي) سنة 2020، لنسب هذه الجائحة أزمة إقتصادية عالمية من خلال التراجع الحاد في كل من الطلب الكلي، الاستهلاك والانفاق العام، مثلما فيروس كورونا يعد على المستوى الصحي للأفراد، فقد كان معبد إقتصاديا بين البلدان ليشكل من خلال تأثر إقتصاديا على مستوياتها المحلية أزمة عاملية عبر قنوات التأثير المتبادل، وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها "فيروس موورونا" على الاقتصاد العالمي وهي:

1-التبادل التجاري حسب توفر من خلال عرقلة الأداء وتعطيل سلاسل التوريد إلى إعاقة افنتاج وأضعاف كل من لطلب والعرض العالمين.

2-الرابط المالي وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي ستصدت إنهيارات وأسوء أداء منذ إندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008.

كذلك فقد تأثرت أسعار الطاقة والنفط، حيث تعرضت سوق النفط[2] للإغفاض في الطلب بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا، بحيث تضررت بسبب فعل هبوط النقل والضعف النمو الاقتصاي على الرقم من تخفيضات منظمة الأوبك وشركائها ، حيث سجل في نهاية الربع الأول من سنة 2020، إنهيار غير مسبوق في الطلب على النفط، كما أن الإنخفاض لم يمس فقط النفط، بل مس كذلك أسعار الطاقات الأخرى كغاز الطبيعي والفحم.

1- غبولي أحمد، دنواسية طاهر، دراسة غليلة وفق نظرية شاملة لأهم أثار جائحة كورونا (كويفد 19) على الاقتصاد العالمي، مجلة العلوم وعلوم التسيير، المجلد 20 ، العدد الخاص، حول الآثار الإقتصادية جائحة كورونا سبتمبر 2020، ص ص 135-136.

2- المرجع نفسشه

الفصل الثاني

أثار الأزمات الإقتصادية على المنظومة القانونية الإقتصادية في الجزائر

كانت للأزمات الإقتصادية والمالية خاصة الحادة منها، أثار وإنعكاسات على الأنظمة الإقتصادية الدولية، كونها تبينت عولمة إقتصادية مما جعل ن تلك الأزمات عابرة للقرارات منها الجزائر، التي عرفت منظمتها الإقتصادية هشاشة بعد الاستقلالال (1962) ونكرسها للنظام الإشتراكي (المبحث الأول)، الذي إندهجته الجزائر كون سياستها الداخلية الإجتماعية، والإقتصادية من بين بين أهداف الثورة، لكن سرعان ما تعرض إلى أزمة حادة بسبب إشكالية غزو على الثروات الباطنية الغير المنسجمة (الغاز والبترول) فمصير نظامها الإقتصادي بتركيز على أسعار هذه المحروقات، فأدت هبوط الأسعار إلى أزمة إجتماعيية، أرغمتها على التخلي على النظام الإشتراكي والتوجه إلى إقتصاد السوق (المبحث الثاني) أما يسمى بالنظام الرأسمالي، لكن دون على الدولة علة حد التدخل الغير المباش في الحياة الإقتصادية من طريق مؤسسات ضبطية الإقتصادية.

المبحث الأول

الجزائر في النظام الإقتصادي الإشتراكي

لقد شهدت الجزائر في السنوات الأولى من الاستقلال صعوبات في الناحية الإقتصادية، كونها مازالت تابعة للإستعمار الليبيرالي الذي لم يتخلى عن إستغلال ثروات ها الطاقوية ، مما جعلها بدون قاعدة إقتصادية جعل منها دولة ذات إستقلالية إقتصادية ، فإتجهت إلى تبني النظام الاشتراكي (المطلب الأول)كمنظومة سياسية وإقتصادية والذي يعتبر مرجع يهدف من بين أهداف الثورة الجزائرية، بغثا منها على الداخلي على أثار الأسعار، لكن سرعان ما يسن بؤر ضعفه، جراء غياب قاعدة صناعية، مداخلها متنوعة والداخلي من الشعبة للمحروقات ما أدى به إلى الإنهيار **(المطلب الثاني)** وتبنى أفكار نوعا ما ليبرالية من أجل مواجهة الأزمات.

المطلب الأول

هيمنة الاقطاع العام إلى الإقتصاد تبني

النظام الإشتراكي بعد الاستقلال

توجهت الجزائر غداة الاستقلال إلى النظام الاشتراكي كمنظمة سياسية وإقتصادية كونها كان من بين مبادئ الثورة بنظامها نحو تحقيق الاستقلال، والتثورات التحريرية التي شهتها العالم الثالث خلال الخمسينات اقرن الماضي، وسبل خلق نظام إقتصادي أين يكون فيها العالم الثالث ذو إستقلالية ومبادئ في ثوراتها جراء الهيمنة التي إنتهجتها دخول العالم الليبيرالي ما خلق ما يسمى بشمال متقدم وجنوب متخلف، فهذا النظام الإشتراكي رغم كونه مبدأ أساسي في الجزائر يكون سرعان ما تبدأت ملامحه الضعيفة جراء غياب قاعدة صاحبة تمنح لدول الإشتراكية القدرة على إستمرارية، فالجزائر عرفت مرحلتين هامتين خلال العهد الإشتراكي، فالولى تتمثل في مرحلة الإنتظار **(الفرع الأول)**، ومرحلة ما بعد الإقتصاد المخطط **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

مرحلة الإنتظار

الهيكلة ورث الجزائر عن الاستعمار الفرنسي النظام التبعي الإقتصادي مما جعلها علو ضد قاعدة إقتصادية حيث نميز هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، تولد عند تلك المرحلة[1] وجود قطاعات مسيرة بواسطة وتعتبر هذه العملية أول مسيرة تصحيحية للإقتصاد بعد الاستقلال رغم عدم وضوح النموذج الوطني للتنمية الإقتصادية،وقامت السلطات الجزائرية بتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966.

إتصفت هذه الفترة بعدة هياكل تصحيحية أين شهدت مخططات تنموية جاءت منها: المخططات الثلاثي من سنة[2] 1969/1967 الذي إرتكز على الصناعة والأنشطة المرتطبة بالمحروقات، حيث إرتكز في الأولى على قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية والوزارات الوصية شغور المشاريع الإستثمارية وإختيارها على أساس عدة معايير محددة ويعمل الهدف المرجوة من ذلك، إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة فلإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد ليأتي بعد ذلك غظيظ آخر مكمل للأول أين شهدت الجهود مبذول في عدة قطاعات ذات الهيمنة القصوى من أجل النهوض بالاقتصاد والتقليل من التبعية إلى المحروقات رغم إرتفاع أسعارها في تلك السنوات.

وتتمثل هذه المشاريع في الحديد، مواد البناء، الميكانيك الكهرباء وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير إقتصادية، فإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات بغية تحقيق الاستقلال الإقتصادي في المدى الطويل: " إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث خفق 65.42 % سنة 1978

1- كرباغي بغداد، نظرة عامة على الأحوال الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم أو الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص ص 3-4.

2- المرجع نفسه.

مقابل 30.17 % سنة 1969" رغم التخطية التوجهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، إلا ان هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات، هذا ما جعل الحكومة بين سنة 1979 و1987 بالقيام بالتصحيح الهيكلي الثاني وذلك بتنازل الحومة عن ممتلكات العمومية من خلال صدور قانون رقم 81-84 يحث القانون رقم 19-87 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلال قسمين للأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية بالهدف من هذه العملية هو إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة وتشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة كوسيلة كبيرة إلى 300 مؤسسة جديدة وقد إستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى عيادة الهيكلة المالية إبتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي.

الفرع الثاني

المرحلة التكميلية

تمثلت هذه المرحلة بمخططي، مخطط خماسي أول**(أولا)**، ومخطط خماسي ثاني **(ثانيا)** .

قامت السلطات بوضع مجموعة من التعديلات يهدف وضع توازن بين قطاعي من الصناعة والفلاحية وبقية القطاعات الأخريحيث تم تبني سياسة جديدة للتخطيط تختلف عن السياسة السابقة بعدما أعيب عليها عدم التوازن في توزيع الاستثمارات ففي هذه السياسة[1] الجديدة التكميلية، حملت في طيانها إصلاحات وأفكار جديدة تقرب من نظرية النمو المتوازن من خلال الاعتماد على جبهة واسعة وعلى كل القطاعات برزت السياسة الإصلاحية من خلال المخططات الخماسية في الفترة (1980-1989) من أجلب تنظيم الاقتصاد الوطني.

1- مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، دراسة مقارنة بين زمني 1986 و2014، مذكرة ماستر في لعلوم التجارية، جامعة بوضياف ميلة، 2018/2017، ص 5.

أولا: المخطط الخماسي الأول (1984/1980)

قامت الجزائر من خلال هذا المخطط بعدة إصلاحات إقتصادية منها إعادة هيكلة[1] مؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإعادة النظم في سياسة الأجور.

ولقد إهتم هذا المخطط بضرورة[2] التحكم في أجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة من اجل تحسين إستخدام الجهاز الوطني المنتج.

وفي إطار هذا المخطط، فقد أدخلت الجزائر نظاما جديدا للتخطيط يتمثل في المخططات السنوية التي تتضمنها متابعة سير تطبيق المخطط الخماسي.

ثانيا: المخطط الخماسي الثاني (1989/1985)

تمثلت سياسة التنمية [3]ومن خلال هذا المخطط بدعم اللامركزية وإلى تطبيق أسلوب إعادة الهيكلة بالإضافة وأثناء يطبق الجزء الثاني من المخطط الخماسي الثاني إلى نظام إستقلالية المؤسسات الإقتصادية مع نهاية سنة 1987 أو ما يسمى بالإصلاح الإقتصادي الجديد، وقد إهتم المخطط الخماسي الثاني إهتماما كبيرا بالمخطط السنوي، لأن تجربة المخطط الخماسي الأول قد أبرزت أهميته أسلوب المخططات السنوية وغايتها في مراقبة سير البرامج الإستثمارية والآدات الرئيسية التي إعتمدها المخطط الخماسي السنوي لمتابعة ديناميكية تطبيق المخطط المتوسط الأجل[4] هي الموازنة العامة بين التغيرات الإقتصادية الكبرى، ويعتمد المخطط المذكور على موازنين قيمية للقياس التوازنات العامة، أهمها[5]:

1- عقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية والإقتصادية، العدد 24 ، جامعة جلفة، ص 167.

2- مشروع الخماسي الأول (1984/1980)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1984، ص 346.

3- عرقوية نبيلة، مرجع سابق، ص 169.

4- المرجع نفسه.

5- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 1999، ص 237.

ميزات الوارد والاستخدامات ميزان تطور الموارد الداخلية، ميزان المبادلات الخارجية للسلع والخدمات، ميزان التشغيل وميزان الدخول التخصيص.

المطلب الثاني

إنهيار النظام الاشتراكي

رغم الإصلاحات التي قامت لها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني وعلى غرارها تأميم المحروقات إلا أنها شهدت إنهيار في نظامها الإقتصادي جراء الأزمات التي شهدها العالم خلال الثمانيات، وكون الجزائر لم يتبنى سياسة التوزيع في المداخيل وتركيزها على المحروقات التي بدأت إنهيارها تتذبذب بداية منتصف الثمانينات، أي أزمة النفط لسنة 1985، وإنهيار أسعاره إلى أدنى مستويات سن 1988 ما خلق جو من التدهور الإجتماعي السياسي والاقتصادي، وأدى به إلى أحداث أكتوبر التي كانت السبب الرئيسي في بداية الخروج من النظام الإشتراكي(الفرع الأول)، والانتقال إلى الاقتصاد السوق عن طريق إصلاحات جذرية في المنظومة الإقتصادية (الفرع الثاني)، كبديل هذه الضغوطات سواء الداخلية أو الخارجية حيلة من الجزائر تعيد سياستها الاقتصادية ولا التخلي عن التصميم الدولة على النشاط الاقتصادي والسماح للخاص في.

الفرع الأول

أسباب إنهيار الإقتصاد لإشتراكي

إن الأزمة التي أصابت الإقتصاد الوطني لسنة 1986 أثرت على عدة قطاعات منها الصناعية، الفلاحية والتجارية، خلفت سلبيات في الإنتاج وإتسمت التوازنات[1] الملية الخارجية بتدهور المبادلات والعروض وعبء المديونية، وما أدى إلى الاختلال هذه التوازنات كذلك التوترات التي كان بعتها النظام الاشتراكي.

1- مراحي البحري، تأثير الأزمات الإقتصادية الدولة على الإقتصاد الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، والعلوم التسيير، جامعة لم البواقي، 2016-2017، ص 63.

بعدما كان النفط 39.54 دولار في سنة 1981، إنهارت أسعاره إلى 14.8 دولار سنة 1986[1]، وهو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية ما جعل النظام الاقتصادي المبني على الاشتراكية والمركز فقط على مدخولات المحروقات بترك آثار إقتصادية، أفرزت وضعية خطيرة لهيكل الاقتصاد الجزائري، بحيث بنيت دلائل من خلال الديون الخارجية التي لا تعاكس التنمية الوطنية ونخلق جو من التبعية.

كانت هذه الأزمة الكاتف لهشانة وضعف المنظومة الإقتصادية الجزائرية، بحيث أصابتها إختلالات هيكلية سواء في الميزان التجاري أو في ميزان المدفوعات حيث وصل حجم التضخم إلى 42 % وإنخفضت طاقة المصانع إلى ما دون 50 % [2].

كما تدهورت المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، إصابته بحالة من الانكماش والركود الاقتصادي، حيث إنخفض معدل النمو الاقتصادي سنتين 1986 و1987 إلى معدل 1 %.[3]

كون الأزمة النفطية لسنة 1986 بعد سنتين إلى أزمة إجتماعية عرفت بأحداث أكتوبر 1988، ما أدى بالنصب الجزائري لسوء المعيشة وتلاتها، وزيادة في البطالة، ما خلق جو من الغضب والشهور أين كان الشارع وسيلة لإبطال صوته ومعانته حيث بدأت في 4 أكتوبر 1988 بحي بابا الواد الشعبي[4]، عندما خرج طلبة وتلاميذ في مظاهرات إحتجاجا على ندرة مواد الاستهلاك الأساسية نتيجة لسياسة الاحتكار المطبقة من طرف الدولة، كذلك أزمة المديونية التي بلغت 22.8 مليار دولار سنة 1988.

أما من الناحية الخارجية، فقد شهد العالم الإقتصادي تحولات هامة من خلال النمو الهائل للإقتصاديات الغربية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية[5] وإنعدام السيطرة على البنوك

1- مراحي البحري، مرجع سابق، ص 53.

2- المرجع نفسه، ص 58.

3- المرجع نفسه، ص

4- المرجع نفسه، ص

5- منير بذاءات، فاروق قارة، أحداث أكتوبر 1988 في الجزائر، قراءة في الأسباب والنتائج، مذكرة تخرج، جامعة مسيلة، 2016-2017، ص ص 21-23.

المركزية، كما تعرضت الجزائر في نفس الفترة إلى ضغوطات المؤسسات المالية الدولية لعجز عن تسديد ديونها لتلك المؤسسات المالية، فقررت الرضوخ لمطالبها وذلك بالسماح بفتح المجال أمام القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.

لا دخل ذلك من ذكر أسباب أخرى كالسياسة التي أدت إلى فشل النظام الاشتراكي في الجزائر كونها إعتمدت على ما يسمى بالحزب الواحد لنظام سياسي ذو وجه ديكتاتوري، لحسم مما جعل النخبة السياسية تنموا رافضا هذا النظام، وضغط على السلطة الحاكمة بالتخلي عن وإنتهاج الديمقراطية التشاركية، فظهرت عدة أصوات وتطالب بالانفتاح السياسي كما قال لا وجود لنظام إقتصادي قوي بدون سياسة قوية.

الفرع الثاني

الإصلاحات الاقتصادية والانفعال إلى الاقتصاد السوق

لقد عجلت الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وفشل سياسة إعادة الهيكلة في تحقيق الهدف المرجو منها إلى إتخاذ إجراءات جذرية من أجل إصلاح وضع الإقتصاد الوطني وإعادة تنظيمه والدخول نحو نظام السوق وخوصصة المؤسسات الحكومية بعدما كانت حنكر النشاط الاقتصادي وترمز هذه الإصلاحات إلى بغية تحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق من جهة، أما من جهة أخرى فبهدف إلى إزالة الاختلالات التي تعاقب منها مالية الدولة والناتجة عن النظام الاشتراكي الموجه وتتمثل هذه الإصلاحات في:

1- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي، لقد عملت الدولة بعد فشل النظام السابق على إصلاح القطاع الصناعي والزراعي وذلك بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كثيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة سنة 1987 من أجل التمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، أما من الناحية الصناعية فقد منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا إستقلال من الجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، وجاء ذلك قرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المحرومة والمستحقة على المؤسسات العامة.

2- إصلاح نظام لأسعار ويتركز نظام الأسعار الجديد على نظامين هما:

2-1- نظام الأسعار المقنة وهو عبارة عن وسيلة تستطيع الدولة من طريقة ان تدخل مباشرة في الحياة وتسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به.

2-2- نظام أسعار الحرة أي حرية الأسعار وتطبق على منتجات التي لها أولوية إقتصادية أو إجتماعية.

3- التطهير المالي للمؤسسات: يعتبر مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية أداة رئيسة من أجل رفع مردوديتها الاقتصادية والمالية والتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية ولتحقيق الاستقلالية الحقيقية وجب تطهير مالي لأغلبية هذه المؤسسات التي تعاني من عجز مالي هيكلي في خزينتها، ومن أجل تسوية المشاكل المالية الناتجة عن المديونية أتخذت عدة إجراءات منها:

3-1- تكييف سياسات التمويل مع طبيعة النشاطات والبرامج الاستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل.

3-2- إقامة مخطط وطني للقرض مع ضرورة إعادة النظر في القروض البنكية طرق التسديد الجديد.

3-3- تحويل جزء من ديون المؤسسات الإقتصادية يإتجاه الخزينة العمومية في شكل قروض نهائية وغير مسددة، مع إمكانيته تحويل ديون القصيرة إلى ديون متوسطة وطويلة الأجل.

المبحث الثاني

التوجه نحو إقتصاد السوق

إنتهجت الجزائر بعد الاستقلال النظام الاشتراكي كمنظومة قانونية إقتصادية كونه مبدأ ثوري، لكن نظرا لهشانة نظامها الإقتصادي وغياب هياكل صناعية وبإعتبارها نظام ريعي، جعل هذا النظام غير متوازن مع الحياة السياسية والإجتماعية، لعل ما شهدته من أزمات نفطية، تبرهن مدى صعوبته عمل تلك الإنعكاسات وهذا ما أدى بالدولة إلى إعادة النظم في السياسة الاقتصادجية والتوجه نحو نظاك إقتصاد السوق وخلق جو ملائم من أجل الاستثمار والنهوض بالقطاع الاقتصادي، كلها دوافع **(المطلب الأول)** من أجل التوجه وتبني نظام إقتصاد السوق أو النية الليبرالي.

فهذا التوجه أتى بآثار **(المطلب الثاني)** على المنظومة القانونية الإقتصادية أين أحدث آليات جديدة من أجل التفتح الإقتصادي.

المطلب الأول

دوافع الانتقال إلى إقتصاد السوق

تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالدولة الجزائرية أواخر الثمانينات إلى التخلي على النظام الإشتراكي والإنتقال إلى الإقتصاد السوق، فقد شهدت تلك السنوات عدة أحداث سواءا داخلية **(الفرع الأول)**، أو خارجية **(الفرع الثاني)**، يثبت مدى ضعف المنظومة اقتصادية في الجزائر، محاولة النهوض به دهس فشل النظام الإشتراكي والتقليل من حدة الأزمات الإقتصادية المالية والنفطية التي يعيشها العالم.

الفرع الأول

الأسباب الداخلية

والتي يمكن حصرها في أسباب سياسية **(أولا)**، وإقتصادية **(ثانيا)**.

أولا: السياسية

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية مشكلة ضغوطات ومطالبات وتأثيرات، دفعت النظام السياسي الجزائري إلى التحول هذا الأخير يعني التعبير السياسي لحركة تفاعلات إجتماعية وإقتصادية، وقد عان هذا الأخير من قصور هيمنة الحزب الواحد[1].

وقد أدى هذا الاحتكار إلى خنق الحريات الفردية والعامة وتدخل الدولة في جميع القطاعات وغلق المجال أمام المبادرات الفردية خاصة في إطار النشاط الإقتصادي، ونتج عند ذلك فقدان النظام السياسي مصداقيته وشرعيته ما أدى بظهور حركات مطالبة بالتغيير السياسي والمؤسسي.

نتج عنه متغير نوعي في هرم السلطة مع بداية الثمانينات حيث شهد الطريق بسرعة للدخول إقتصاد السوق بعد أحداث أكتوبر 1988، حيث أن الإصلاحات جد بطيئة قبل سنة 1988 لأن هناك معارضة داخلية لرفض التغيير محافظة على المكاسب التي تحصلت عليها في ظل التنظيم السابق، لكن بعد هذه الأحداث تسارعت وتيرة الإصلاحات إلى حد إنها فرضت على المجلس الشعبي الوطني خلال ستين من سلسلة من القوانين، وفي فيفري 1989 تم المصادقة على التعديل الدستوري الثاني المتضمن عدة تعديلات، حيث ظهر شعار جديد وهو الدخول إلى إقتصاد السوق وفتح الطريق أمام المبادرة وإعفاء الدولة من تحمل كل شيء وجعلها تقوم بالوظائف الكلاسيكية التي تقوم بها أية دولة في البلدان المنتهجة سياسة إقتصاد السوق.

ثانيا: الإقتصادية

سياسة التمويل حيث إعتمدت الجزائر كلية في تمويل الإستثمارات المخططة[2] وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي، حيث وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة

1- نهاد رزاي، التحول الإقتصادي في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة حقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة العربي بن المهيدي، 2013-2014، ص ص 16-17.

2- المرجع نفسه، ص ص 16-17.

المر الذي أدى إلى النمو إقتصاد غير متوازن، كذلك لمركز الاستثمارات في قطاع الإنتاج الصناعي وتراجع في معدلات النمو، وعجز المؤسسات العمومية وذلك راجع لعدة أسباب منها غياب إستراتيجية واضحة للمؤسسات وجهل المسيرين للمحيط الداخلي والخارجي.

الفرع الثاني

الأسباب الخارجية

رغم أن العامل الداخلي يكفي لكي تقوم الجزائر بتلك الوجهات، إلا أن العامل الخارجي أيضا له تأثير في ذلك كون العالم يعيش عولمة ذات طابع سياسي إقتصادي إجتماعي وثقافي.

أولا: التكييف مع التحولات الإقتصادية العالمية

يقول محمد الأطرش[1]: إندماج أسواق العالم في حقول إنتقال لسلع والخدمات، والقوى العاملة ضمن إطار من رأس مالية حرية الأسواق، بحيث نصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية، فالعولمة التي برزت ملامحها بعد الحرب العالمية الثانية وبصفة خاصة عند إنشاء مؤسستي بريتون–وودز[2] لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير في سنة 1944، ثم الغات GAAT التي أصبحت الآن تسمى بالمنظمة العالمية للتجارة OMC.

ثانيا: أزمة المديونية الخارجية للجزائر

شهدت الجزائر في تلك المرحلة أزمة المديونية الخارجية حادة، أدت إلى إنهيار نظامها الإقتصادي، وأسباب تلك المديونية[3] ترجع إلى ضخامة الجهود الإستثمارية التي قامت بها الجزائر خلال فترة السبعينات ونموذج التصنيع المعتمد آنذاك الذي صاحبه اللجوء إلى القروض الخارجية.

1- محمد الأطرش، حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 260، الكويت، 2000، ص 09.

2-

3-

كذلك عدم التمكن من التحكم في سياسة الإفتراض محاولة لممارسة سياسة التنويع[1] لمصادر التمويل إلى أقصى حد حيث ذكرت جريدة المجاهد الجزائرية في 5 يناير 1974 أن الجزائر كانت مع البرازيل وإيران أكبر بلد إقترض من سوق الدولارات الأوروبية وبعد ذلك تم اللجوء إلى القروض، فلجوء الجزائر المكثف لطلب القروض الخارجية خلال هذه الفترة قد تزامن مع إرتفاع أسعار النفط ويرجع ذلك إلى وفرة الإقتراض الخارجي وسهولة الحصول عليه وهو ما أدى بالمسؤولين أنذاك إلى الاعتماد بإمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل وتسديد أقساط وضرائب الديون في الآجال الطويلة وعليه إرتفع حجم الديون الخارجية بشكل متسارع، حيث أنقل مخزون المديونية الخارجية من 0.95 مليار دولار سنة 1970 إلى 17 مليار سنة 1980، وهذا ما زاد من تفاقم الوضعية النمو الديمغرافي المرتفع الذي وصل إلى 32 % سنويا، الذي صاحبة فجوة غذائية، كذلك ضعف نتائج الاستثمار الوطني[2]، إذ لم تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي تدهور معدل التبادل التجاري.

1- كواحلة يمينة، تطور المسار التاريخي للمديونية في الخارجية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، ص ص 7-8.

2- نهاد رزاي، مرجع سابق، ص

خاتمة

من خلال بحثنا هذا، توصلنا إلى ان الأزمات الاقتصادية إنعكست وأثرت بصفة مباشرة على المنظومة القانونية الاقتصادية في الجزائر، التي كانت في سنوات 60 و 70 و80 ذات توجه إشتراكي، مركزي، أين كانت الدولة، تحتكر الساحة الاقتصادية بصفة سلبية، لكن بروز تلك الازمات، وغياب قاعدة إقتصادية ذات دخل متنوع يسمح بالحد من التبعية للمحروقات والاقتصاد الريعي إنهار النظام الاشتراكي وبدأ الانتقال والتوجه نحو إقتصاد السوق، وإبتعاد الدولة عن هيمنتها الاقتصاد الوطني ومحاولة خوصصته وخلق ميكانزميات جديدة للمراقبة منها الضبطية الاقتصادية، لكن ذلك لم يفلح في النهوض بقاعدة إقتصادية–صناعية وذلك راجع إلى عدة أسباب نذكر أهمها– :

- غياب مشروع إستراتيجي إقتصادي
- التبعية القائمة للمحروقات
- فرض إجراءات إدارية تعسفية تعرقل الاستثمار الداخلي والخارجي، وزيادة الفساد والبيروقراطية
- غياب قاعدة صناعية وطنية تعمل على النمو والتطور تغيير في مفهوم الاحتكار الاقتصادي من العمومي إلى الخاص
- المديونية الخارجية وسياسة صندوق النقد الدولي التي فرضت على الجزائر وعليه، ومن أجل محاولة البحث عن سبل الخروج من الهلاك الاقتصادي، نقترح على ان يتم تكريس
- مبدأ اللامركزية الإدارية التي تعد بؤرة الفساد
- ربط الجامعة الجزائرية بقطار الاقتصاد الوطني والسماح لها ان تكون بوابة النمو
- دعم الشركات الوطنية الناشئة من أجل الحد من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات

- الاستثمار في العنصر البشري الشاب
- إرساخ سياسة التنويع في المداخيل وذلك عن طريق الانتقال الطاقوي(الطاقات المتجددة
- إنشاء وزارة التخطيط الاقتصادي التي تهدف إلى تكريس المبادئ والمعايير الأساسية للقاعدة الاقتصادية، ذات نظرة إستشرافية وبعيدة الأمد
- لا وجود لنظام إقتصادي قوي بدون نظام سياسي جيد

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

I. الكتب:

1- علي فلاح المناصير، وصفي عبد الكريم الكساسة، الأزمة المالية العالمية حقيقتها أسبابها ، تداعيتها وسبل النجاح، كلية الإقتصادي والعلوم الإدارية، 2009

2- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 1999

3- مراد رابقا رشيد عودة، أسباب الأزمة الإقتصادية الغربية والبعيدة رؤية إسلامية، رابطة العالم الإسلامي ، فلسطين.

II. أطروحات الدّكتوراه:

1- البعال فطيمة، إنعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، أطروحة الدكتوراه، جامعة بسكرة، سنة 2017/2016.

III. مذكّرات الماجستر:

1- داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير (1929-1933) والأزمة المالية (2007-2008)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون

2- زينب نعمة سوينها، الأزمة الإقتصادية في الفكر الإقتصادي عليل المعزوزي نموذجا، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والإقتصاد ، جامعة القادية

3- طروبيا ندير، دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي الجزائري، 1971-2006، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران،

IV. مذكّرات الماستر:

1- براهيمي زينة، الأزمة النفطية وتأثيرها على السياسة العامة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسات العامة والتنمية، جامعة جلفة

2- تفاحة بودادي، خديجة بوداب، دراسة غليلة للأزمة المالية العالمية 2008، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، مذكرة ماستر، جامعة جيجل

3- السعيد روبجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الإقتصاد الجزائري (1970-2009)، مذكرة مقدمة بالإستعمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

4- قاسمي هدى، الأزمات الإقتصادية وإنعكاساتها الإقتصادية والسياسية، إقليميا ودوليا (1973-1986)، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، شعبة التاريخ، جامعة مسيلة

5- مخلوفي عبد العالي، الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط، دراسة مقارنة بين زمني 1986 و2014، مذكرة ماستر في لعلوم التجارية، جامعة بوضياف ميلة، 2018/2017

6- مراحي البحري، تأثير الأزمات الإقتصادية الدولة على الإقتصاد الجزائري، مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، والعلوم التسيير، جامعة لم البواقي، 2016-2017

7- مراحي البحري، تأثير الأزمات الإقتصادية الدولية على الإقتصاد الجزائري5 دراسة قياسية 1980-2015، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي

8- نهاد رزاي، التحول الإقتصادي في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة حقوق، تخصص قانون الأعمال، جامعة العربي بن المهيدي، 2013-2014.

٧. المقالات:

1. حسين عبد المطلب الأدرج، الأزمة الإقتصادية العالمية وسياسيات مواجهتها في الدول العربية ملتقى الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 2009.
2. سفيان حلوني ، كمال ثربط، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الإقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة أم البواقي، المجلد 8ّ، العدد 03، ديسمبر 2011.
3. عقوب نبيلة، مسيرة التنمية في الإقتصاد الجزائري وآليات نجاحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية والإقتصادية، العدد 24 ، جامعة جلفة
4. غبولي أحمد، دنواسية طاهر، دراسة تحليلية وفق نظرية شاملة لأهم أثار جائحة كورونا (كويفد 19) على الاقتصاد العالمي، مجلة العلوم وعلوم التسيير، المجلد 20 ، العدد الخاص، حول الآثار الإقتصادية جائحة كورونا سبتمبر 2020
5. قباني فاطمة الزهرة، سفيان آمنة ، دعلوني عمار، أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي لفترة 2019-2021، مجلة وحدة البحث في التنمية البشرية، المجلد 15، العدد 03 الخاص (الجزء الثاني، نوفمبر 2021.
6. كرباغي بغداد، نظرة عامة على الأحوال الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم أو الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة.
7. كواحلة يمينة، تطور المسار التاريخي للمديونية في الخارجية في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، جامعة علي لونيسي، البليدة2
8. ماجد محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب، الإنعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، عدد خاص، 2017.
9. محمد الأطرش، حول تحديات الإتجاه نحو العولمة الإقتصادية، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، العدد 260، الكويت، 2000.

V. المواقع الإنترنت:

1. attapa.net 1973 أنس الحجي، المقاطعة النفطية عام
2. IEA (en français, l'agence internationale de l'énergie le die en 1974. wikipedia
3. www.who.orgموقع المنظمة العالمية للصحة
4. www.iftellabal.orgوقع

ثانيا: باللغة الفرنسية

I. Les ouvrages

1. PHELIPPES Ghiless, historie des crises et des cycle économiques

الفهرس

مقدمة.....01

الفصل الأول: الأزمات الإقتصادية الدولية الكبرى في القرنين 20 و21.....02

المبحث الأول: أزمات القرن العشرين.....03

المطلب الأول: أزمة 1929 أو الكساد الكبير.....03

الفرع الأول : تعريف الأزمة.....04

الفرع الثاني: أسباب الأزمة.....04

الفرع الثالث: نتائج الأزمة.....06

المطلب الثاني: حظر النفط الغربي.....07

الفرع الأول: بذور الأزمة.....08

الفرع الثاني: إنعكاسات الأزمة.....09

المبحث الثاني: أزمات القرن 21.....11

المطلب الأول: الأزمة المالية سنة 2008.....11

الفرع الأول: أسباب الأزمة.....12

الفرع الثاني: أثار الأزمة.....14

المطلب الثاني: جائحة كورونا (2020).....15

الفرع الأول: ظهور الأزمة.....16

الفرع الثاني: أثار جائحة كورونا.....17

الفصل الثاني: أثار الأزمات الإقتصادية على المنظومة القانونية

الإقتصادية في الجزائر.....19

المبحث الأول: الجزائر في النظام الإقتصادي الإشتراكي.....20

المطلب الأول: هيمنة الاقطاع العام إلى الإقتصاد تبني النظام الإشتراكي بعد الاستقلال.20

الفرع الأول: مرحلة الإنتظار.....21

الفرع الثاني: المرحلة التكميلية.....22

المطلب الثاني: إنهيار النظام الاشتراكي.....24
الفرع الأول: أسباب إنهيار الإقتصاد لإشتراكي.....24
الفرع الثاني: الإصلاحات الاقتصادية والانفعال إلى الاقتصاد السوق.....26
المبحث الثاني: التوجه نحو إقتصاد السوق.....28
المطلب الأول: دوافع الانتقال إلى إقتصاد السوق.....28
الفرع الأول: الأسباب الداخلية.....28
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية.....29
خاتمة.....32
قائمة المراجع.....34
الفهرس.....38

الملخص:

من خلال بحثنا هذا، توصلنا إلى أن الأزمات الاقتصادية إنعكست وأثرت بصفة مباشرة على المنظومة القانونية الاقتصادية في الجزائر، التي كانت في سنوات 60 و 70 و80 ذات توجه إشتراكي، مركزي، أين كانت الدولة، تحتكر الساحة الاقتصادية بصفة سلبية، لكن بروز تلك الأزمات، وغياب قاعدة إقتصادية ذات دخل متنوع يسمح بالحد من التبعية للمحروقات والاقتصاد الريعي إنهار النظام الاشتراكي وبدأ الانتقال والتوجه نحو إقتصاد السوق، وإبتعاد الدولة عن هيمنتها الاقتصاد الوطني ومحاولة خوصصته وخلق ميكانزميات جديدة للمراقبة منها الضبطية الاقتصادية، لكن ذلك لم يفلح في النهوض بقاعدة إقتصادية– صناعية وذلك راجع إلى عدة أسباب نذكر أهمها: غياب مشروع إستراتيجي إقتصادي، التبعية القائمة للمحروقات، فرض إجراءات إدارية تعسفية تعرقل الاستثمار الداخلي والخارجي، وزيادة الفساد والبيروقراطية، غياب قاعدة صناعية وطنية تعمل على النمو والتطور، تغيير في مفهوم الاحتكار الاقتصادي من العمومي إلى الخاص، المديونية الخارجية وسياسة صندوق النقد الدولي التي فرضت على الجزائر وعليه، ومن أجل محاولة البحث عن سبل الخروج من الهلاك الاقتصادي.

نقترح على أن يتم تكريس مبدأ اللامركزية الإدارية التي تعد بؤرة الفساد، ربط الجامعة الجزائرية بقطار الاقتصاد الوطني والسماح لها أن تكون بوابة النمو، دعم الشركات الوطنية الناشئة من أجل الحد من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات، الاستثمار في العنصر البشري الشاب، إرساخ سياسة التنويع في المداخيل وذلك عن طريق الانتقال الطاقوي (الطاقات المتجددة)، إنشاء وزارة التخطيط الاقتصادي التي تهدف إلى تكريس المبادئ والمعايير الأساسية للقاعدة الاقتصادية، ذات نظرة إستشرافية وبعيدة الأمد، لا وجود لنظام إقتصادي قوي بدون نظام سياسي جيد.

الكلمات الدالة:

الأزمات الإقتصادية؛ أزمة القرن 20؛ أزمة القرن 21؛ المنظمة القانونية؛ الاقتصاد؛ النظام الاشتراكي؛ اقتصاد السوق؛